

عمومية البنك وزعت 18% نقداً و5% منحة على المساهمين عن 2014

# حمد الحميضي رئيساً لمجلس إدارة مجموعة «الأهلي المتحد - البحرين»

أعضاء مجلس الإدارة الذين ارتأوا تكليف برئاسة هذه المجموعة المصرفية الرائدة إقليمياً ودولياً. وأضاف: «أرجو أن أكون عند حسن ظن الجميع في القيام بهذه المسؤولية الملقاة علي عاتقي، كما يطيب لي أن أتقدم بخالص التهنية للزملاء أعضاء المجلس الجديد، وأتمنى للجميع التوفيق في جهودنا لمواصلة هذه المسيرة الناجحة».

وزاد الحميضي، الذي يشغل حالياً منصب المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (الكويت)، «أبني أتطلع للعمل مع كُفء مع الزملاء في مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية، والتعاون مع فريق عمل متجانس، سعياً لتعزيز مسيرة تطور البنك وتقديمه، من خلال مساندة مشاريعه للنمو والتوسع وخدمة عملائه، والاستثمار في تطوير طاقاته البشرية والتقنية بما يلبي تطلعات وطموحات جمهور المساهمين والعلاء وأسرته العاملين في المجموعة على امتداد المنطقة».



محمد جاسم المرزوق يترأس الجمعية العمومية



حمد الحميضي

انتخبت الجمعية العمومية السنوية العادية وغير العادية لبنك الأهلي المتحد - البحرين رئيساً للمجلس، محمد جاسم المرزوق، مع استمرار محمد جاسم المرزوق وراشد المير نائبين للرئيس. وترأس الجمعية العمومية السنوية العادية وغير العادية للبنك محمد جاسم المرزوق، بحضور أعضاء مجلس الإدارة، وممثلين عن الجهات الرقابية الرسمية، ومدوبي وسائل الإعلام، وجمع كبير من المساهمين بنسبة حضور بلغت 81,53% من مجموع حصص المساهمين.

وقد أقرت الجمعية العامة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال، وصاغت على النتائج المالية لعام 2014، كما أقرت توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18%، أي بواقع 4,5 سنتات أميركية عن كل سهم، إضافة إلى أسهم منحة بنسبة 5% أي بواقع أسهم عن كل عشرين سهماً، مع ترحيل 211 مليون دولار تقريباً كعدم للاحتياطي القانوني

وتحفيظاً للعاملين في مجموعة البنك الأهلي المتحد، على أن تكون الاستفادة منها مقرونة بالأداء والخدمة الرقابية. من جهته، قال الحميضي: «أعرب عن بالغ مشاعر الاعتزاز لهذه الثقة الغالية من قبل المساهمين، ومن إخواني الأفاضل

الرأسمالية للمجموعة، تنفيذاً لاستراتيجيتها التنموية وحفاظة على ملاءتها الرأسمالية. ووافقت أيضاً على إصدار 150 مليون سهم مخصصة لنظام شراء الأسهم الإجمالي والإختياري للعاملين، استناداً إلى التوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي،

الجمعية العامة العادية، على عدة قرارات مهمة، منها الموافقة على تمديد تفويض مجلس الإدارة بتحديد توقيت وشروط إصدار السندات والقروض والأدوات التمولية الأخرى مدة سنتين وبحد أقصى 4 مليارات دولار، على أساس تفضيلي أو ثانوي لزيادة القاعدة

محمد المرزوق نائباً، راشد المير نائباً، وعضوية كل من محمد بهبهاني، محمد الغانم، عدنان المرزوق، عبدالله السميح، هيرشيل بوست، مايكل إسكس، لي الخليل، عادل اللبان. كما وافقت الجمعية العامة غير العادية، التي عقدت فور انتهاء أعمال

والأرباح المستبقاة. مجلس الإدارة الجديد وانتخبت الجمعية العمومية مجلس إدارة جديدا مؤلفاً من 11 عضواً يزاول مهمته وصلاحياته للدورة القادمة، رهنا بموافقة مصرف البحرين المركزي، وهم: حمد الحميضي رئيساً للمجلس،

## رئيس مجلس إدارة الشركة أكد لـ «الأنباء» تسديد جميع الالتزامات على الشركة وتقليص المصروفات للثلث

# الحبيب: «المقاصة العقارية» لم تعمل حتى الآن لتتهم بالفشل.. فلماذا التصفية؟

عمليات التأجير للشقق من خلال توقيع عقود بقيم مرتفعة مقابل إيجارات أدنى مما هو مكتوب في العقد؟ هذا نوع من أنواع التلاعب القديمة التي يشهدها السوق العقاري حيث تقوم شركات بكتابة عقود بقيم مرتفعة من إعطاء صورة غير حقيقية لدخل العقار ما يؤدي إلى زيادة قيمة العقار في حال البيع وبالتالي يمكن في حال وجود مقاصة عقارية أن يتم إيقاف مثل هذه التلاعبات في إعطاء قيم غير حقيقية للعقار لأن العقود ستكون مسجلة وأي تلاعب سيتم محاسبة المخالف فوراً.

في مهنة الدالين والسماصرة الذين يعملون في السوق دون ترخيص؟ السوق يعاني من الفوضى بشكل غير منطقي فهناك ناس موجودة في سوق الدلالة اقامتهم ليست على شركات العقارية فهناك حراس العمارات وعمال وسائقون الكل يشتغل ولا يوجد رقابة وطلابنا بلجنة رابعة تضم وزارات الشؤون والتجارة والداخلية مع اتحاد وسطاء العقار للحد من الدخلاء على المهنة فلا يتبعون لاي مكتب ولا يملكون دفاتر وليس عليهم مسؤولية وبالتالي اذا نصب او احتال او كذب فلا يوجد مرجع عليه او مكتب او شركة عقارية يتم محاسبته على ما بدر من الدلال غير المرخص.

لا يريدون ان يكون هناك تنظيم. جماعات الضغط على الحكومة الذين يريدون استمرار الفوضى لانهم يكتسبون منها. ما موقف الجهات الحكومية من عمل «المقاصة العقارية»؟ كافة الجهات الحكومية من البلدية والعدل والتجارات والكهرباء وغيرها غير متعاونة على الاطلاق مع الاتحاد فقد عرضنا عليها «كذا شغلة» ولم توافق بل تتعذر بأسباب وهمية وكذلك البلدية دائماً يقولون لنا، ان شاء الله، ولا يملكون شيئاً وكذلك التجارة توفر لها الحلول ولكن دون جدوى وللأسف الوزراء ليس لديهم نظرة واقعية لدور الوسيط العقاري وانهم يريدون لخبر نظامنا وقانوننا لسوق العقار بل ينظرون الى أننا نبحت عن حق الوساطة فقط وفق شسعار «بانار شب في حطب» وهذا كلام غير صحيح، ومستشاريو الوزراء لا يعطون المشاورة وعلى سبيل المثال تقدمنا بطلب لوكل وزارة العدل فرفض الطلب فقدمنا بطلب ثانياً للوزير لتوضيح الرؤية ففوجئنا بانهم يحولوننا الى الوكيل الذي رفض وبالتالي اكيد سوف يرفض الطلب الثاني وهكذا تدار الادارات الحكومية.

لأنها لو تعمل حتى يتم الحكم عليها بعد لأنها ولدت بقانون مشوه لا يساعدها رغم ان الدولة تعد الملك الرئيسي فيها عبر الهيئة العامة للاستثمار التي تملك نحو 38,1% و10% للمؤسسة التامينات الاجتماعية عبر شركة ورة العقارية و36,8% للاتحاد الكويتي لوسطاء العقار، عبر الشركة الكويتية للاستثمار، و9% لاتحاد الأوراق المالية وبالتالي فإصدار قانون الزامي بالتسجيل سيكون عودة الروح للمقاصة واستعادة دورها الحقيقي في انقاذ السوق العقاري الذي يئن من الفوضى.

المحاولات ستصعب في حماية المال العام. وما المحاولات التي تمت من قبل مجلس الإدارة لإنقاذ الشركة؟ لقد حقق مجلس الإدارة انجازاً حقيقياً عبر اتخاذ عدة حزم من القرارات والإجراءات خلال عام ونصف من مقدمتها: 1- تقليص المصروفات بنحو اقل من الثلث، إضافة إلى أنه تم تقليص عدد الموظفين إلى ثلثه فقط، والانتقال إلى مقر جديد منخفض في القيمة الاجبارية مقارنة بالمقر السابق. 2- السعي لدى مجلس الوزراء والأمانة وجهات أخرى لها علاقة بالموضوع، وهناك تفهماً على أرض الواقع بأن تعمل المقاصة العقارية على تنظيم السوق العقاري وحماية المال العام في الشركة، خاصة ان الرأي القانوني يفيد بانها شرعية وقانونية ولا يوجد بها أي إشكالية. 3- مخاطبة البنوك والشركات العقارية والهيئة العامة للاستثمار لمساعدتنا كشركة حكومية للقيام بأعمال تقييم عقاري، وللأسف لم يتعاون معنا احد من الجهات الحكومية سوى في صفتين، ثم توقفوا بدون سبب. 4- تسديد كافة الالتزامات التي كانت على الشركة.



عبد الرحمن الحبيب

عاطف رمضان تفق شركة المقاصة العقارية على مفترق طرق خطير بعد سنوات من انشائها وتمثل في التوجهات الموجودة حالياً لتصفية الشركة من قبل الهيئة العامة للاستثمار. وهذا يقابل رئيس اتحاد سماصرة العقار ورئيس مجلس إدارة شركة المقاصة العقارية عبد الرحمن الحبيب في مقابلة مع مجموعة من الصحافيين والإجراءات خلال عام ونصف لإنقاذ الشركة في مقدمتها تقليص المصروفات بنحو اقل من الثلث وتسديد كافة الالتزامات على الشركة.

سوق شقق التملك يشهد انتعاشاً كبيراً في الآونة الأخيرة هل سيستمر ذلك ام هناك تراجع؟ الإنقبال في تصاعد لان المواطن قبل ذلك كان يمكن له اذا كان يملك 100 ألف و200 ألف ان يشتري بيتاً سكنياً وحالياً هذه الأسعار لم تعد موجودة الا في مناطق محدودة وليس لديه إذن سوى الشراء من الخارج للاستثمار او يقوم بشراء شقة تملك خاصة

نسبة كبيرة من القسائم السكنية في السوق لا تسجل بأسماء المالك الأصليين لماذا؟ فعلاً وذلك لسببين هما: ان تكون هناك مديونيات على صاحب العقار. بالإضافة الى التهرب من ضريبة السكن الخاص التي أقرها القانون 9 و8 لسنة 2008 والتي فرضت 10 دنانير على كل متر يزيد على 5 آلاف لكل مواطن وبالتالي يقوم بكتابة وتسجيل الأراضي بأسماء اقاربه وذلك تهرباً من الواقع تحت طائلة الضريبة. السوق يشهد تلاعبات في

في رأيك من هم وراء فشل «المقاصة العقارية»؟ هناك جهات شاركت في الوضع السلبي للمقاصة العقارية وهي: 1- وزارة التجارة التي لديها نظرة خاطئة بأن عمل شركة المقاصة العقارية يعد احتكاراً في السوق وهذا غير منطقي لأن المقاصة العقارية مثل مقاصة البورصة رغم ان المقاصة العقارية التي أسستها الدولة بموافقة مجلس الوزراء بناء على طلب وزارة التجارة بهدف تنظيم سوق العقار. 2- الجهات الحكومية هي اول من سعت لإشغال المقاصة دون سبب معروف بعد ان عرضنا عليهم كشركة حكومية القيام بأعمال تقييم عقاري، ولم يتعاونوا معنا 3- هناك فئة من التجار

انها ستكون ملاذاً آمناً لكل صاحب حق سواء من بائع او مشتري او دلال والكل سيكون رابحاً من التنظيم للقضاء على أي تلاعبات او غش او تدليس وهو الذي أصاب السوق، الا ان عدم تنفيذ الحكومة لوعودها في الزامية التسجيل ساهم في تفاقم خسائر الشركة وهو ما يجب ان تتكاتف الجهود في ظل الوجود من بعض نواب مجلس الامة بتفعيل عمل الشركة، الا ان هناك محاولات من الهيئة العامة للاستثمار لتصفية الشركة بعد الخطوات التي اتخذها مجلس الإدارة لتصفية الشركة من كبوتها وتعويض خسارتها في اقل وقت ممكن، خاصة ان هذه

السوق العقاري يعاني فوضى غير منطقية ويحتاج لتدخل سريع انتشار ظاهرة التلاعب في الإيجارات لرفع قيم العقارات

انها ستكون ملاذاً آمناً لكل صاحب حق سواء من بائع او مشتري او دلال والكل سيكون رابحاً من التنظيم للقضاء على أي تلاعبات او غش او تدليس وهو الذي أصاب السوق، الا ان عدم تنفيذ الحكومة لوعودها في الزامية التسجيل ساهم في تفاقم خسائر الشركة وهو ما يجب ان تتكاتف الجهود في ظل الوجود من بعض نواب مجلس الامة بتفعيل عمل الشركة، الا ان هناك محاولات من الهيئة العامة للاستثمار لتصفية الشركة بعد الخطوات التي اتخذها مجلس الإدارة لتصفية الشركة من كبوتها وتعويض خسارتها في اقل وقت ممكن، خاصة ان هذه

السوق العقاري يعاني فوضى غير منطقية ويحتاج لتدخل سريع انتشار ظاهرة التلاعب في الإيجارات لرفع قيم العقارات



انتشار ظاهرة التلاعب في الإيجارات لرفع قيم العقارات

وقعت مجموعة «آي سيس» الكويتية وشركة الأولى للوقود اتفاقية تعاون في مجال المدفوعات الإلكترونية، وهي الاتفاقية التي ستسمح لعملاء شركة الأولى للوقود باستخدام منصة آي سيس الإلكترونية لإعادة تعبئة بطاقات وكروت شركة الأولى للوقود بأسلوب تقني آمن. وبكرت المجموعة الكويتية التي تعد من كبرى شركات مقدمي الخدمات الإلكترونية عبر الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أنها ستقدم من خلال هذا التعاون الاستخدام السلس لعملاء

## دعوة

لحضور جمعية حملة الوحدات لصندوق الاستثمارات المباشرة

يسر بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) مدير صندوق الاستثمارات المباشرة دعوتكم لحضور اجتماع جمعية حملة الوحدات المقرر انعقاده في تمام الساعة 11:00 صباحاً يوم الأربعاء الموافق 15 إبريل 2015 في مقر بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، شارع الشهداء، شرق، الكويت. وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1. تعيين أمين سر ليقوم بتدوين محضر الاجتماع بما في ذلك الدواول والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
2. تعيين مكتب التدقيق الخارجي للصندوق وتحديد أتعابه.
3. مناقشة الأمور الواجب اتباعها بشأن تعيين مراقب الاستثمار وأمين الحفظ.

علمًا بأن المستندات المطلوبة للحضور هي كالتالي:

1. الأفراد: البطاقة المدنية.
2. الشركات والمؤسسات: تفويض بالحضور بالإضافة الى اعتماد التوقيع.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على رقم 22951000

جلوبل Global

## المجموعة توفر الخدمة على تطبيقها الشهير «Payit»

# «آي سيس» الكويتية توقع مع «الأولى للوقود» اتفاقية لتعبئة بطاقات الوقود إلكترونياً عن طريق الهواتف الذكية

تقديم خدماتهم بشكل عصري باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية العالمية الأمتة. وأسفدت المجموعة بان شركة الأولى للوقود، هي أول شركة في قطاع شركات الوقود والطاقة في الكويت التي تنضم إلى تطبيق (Payit) عبر الهواتف الذكية، مبنية ان هذه الخطوة سيكون لها تأثير كبير في إحداث طفرة نوعية في طرق تعبئة بطاقات الوقود، والذي بدوره سيخدم خطوة رائدة من الممكن ان يتم نقل تجربتها الى البلدان الأخرى المجاورة. وقال الرئيس التنفيذي

شركة الأولى للوقود على تطبيقها الشهير «Payit» عبر الهواتف الذكية. المدير بالذكر ان تطبيق Payit هو المنصة الإلكترونية لمجالات المدفوعات النقدية للمجموعة الكويتية، حيث يعد نافذة آمنة للعملاء الذين يفضلون إنجاز معاملاتهم إلكترونياً، كما انه يسهل على شركاء «آي سيس»

«الأولى» أول شركة في قطاع الوقود والطاقة تستخدم مجالات المدفوعات النقدية

وقعت مجموعة «آي سيس» الكويتية وشركة الأولى للوقود اتفاقية تعاون في مجال المدفوعات الإلكترونية، وهي الاتفاقية التي ستسمح لعملاء شركة الأولى للوقود باستخدام منصة آي سيس الإلكترونية لإعادة تعبئة بطاقات وكروت شركة الأولى للوقود بأسلوب تقني آمن. وبكرت المجموعة الكويتية التي تعد من كبرى شركات مقدمي الخدمات الإلكترونية عبر الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أنها ستقدم من خلال هذا التعاون الاستخدام السلس لعملاء

ISYS Payit oula